

مرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2026
بالموافقة على الانضمام إلى البروتوكول الثاني
لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة بحماية
الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح

بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 10 مايو 2024 م،

– وعلى مرسوم بالموافقة على انضمام الكويت إلى اتفاقية لاهاي لسنة 1954 بشأن حماية الآثار عند وقوع اشتباك مسلح الصادر بتاريخ 19 ابريل 1969 م،

– وعلى مرسوم بشأن الموافقة على انضمام الكويت إلى البروتوكول الملحق باتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الآثار عند وقوع اشتباك مسلح الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1969 م،

– وبناء على عرض وزير الخارجية،

– وبعد موافقة مجلس الوزراء،

– اصدرنا المرسوم بقانون الآتي نصه:

مادة أولى

الموافقة على الانضمام إلى البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح والموقع في مدينة لاهاي بتاريخ 26 مارس 1999، والمرفقة بنصه بهذا المرسوم بقانون.

مادة ثانية

على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

أحمد عبد الله الأحمد الصباح

وزير الخارجية

عبد الله علي عبد الله اليحيا

صدر بقصر السيف في: 30 رجب 1447 هـ

الموافق: 19 يناير 2026 م

المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2026
بالموافقة على الانضمام إلى البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام
1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح

رغبة الأطراف في هذا البروتوكول إلى تحسين حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، وإلى إقامة نظام معزز لحماية ممتلكات ثقافية معينة على وجه التحديد، وتزويد الأطراف السامية المتعاقدة بوسيلة تمكنها من المشاركة بصورة أوثق في حالة نزاع مسلح عن طريق إنشاء إجراءات ملائمة.

وعليه فقد وقع أطراف هذا البروتوكول والذي نص في المادة (1) منه على التعاريف ومادة (2) يكمل هذا البروتوكول الاتفاقية فيما يخص الأطراف في هذا البروتوكول ونصت المواد (3، 4، 5، 6) على نطاق التطبيق، وأحكام عامة بشأن الحماية وما يتعلق باحترام الممتلكات الثقافية، أما المواد (7، 8، 9، 10، 11) تحدثت عن الاحتياطات أثناء الهجوم وحماية الآثار أثناء الأعمال العدائية، وحمايتها في الأراضي المحتلة، والحماية المعززة ومنحها وشدت المواد (12، 13، 14، 15، 16) على حصانة الممتلكات الثقافية وحالة فقدان الحماية المعززة وتعليقها والغائها، وكل ما يتعلق بانتهاك هذا البروتوكول والولاية القضائية.

ونصت المواد (17، 18، 19، 20) على المقاضاة وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ودواليج الفصل أما المواد (21) لغاية (29) نصت على التدابير المتعلقة بانتهاكات أخرى، والنزاعات المسلحة غير المتسمة بطابع دولي، والمسائل المؤسسية.

أما المواد (30) لغاية (33) نصت على نشر المعلومات والمساعدة الدولية.

ونصت المواد (34) لغاية (47) على تنفيذ هذا البروتوكول والأحكام الختامية، ودخوله حيز النفاذ وانتهاء الارتباط بالبروتوكول.

ومن حيث أن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب باعتباره هو الجهة المعنية والمختصة بهذا البروتوكول قد طلب دراسة هذا البروتوكول وإعداد الأداة القانونية اللازمة للتصديق عليه.

ولما كان هذا البروتوكول يحقق مصلحة دولة الكويت ولا يتعارض مع التزاماتها في المجالين العربي والدولي.

ومن حيث إنه يعتبر من الاتفاقيات التي تقتضي بحسب أحكامها أن يكون التصديق عليها بقانون طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة (70) من الدستور.

واستناداً إلى المادة الرابعة من الأمر الأميري الصادر بتاريخ 10/5/2024 فقد أعد مشروع مرسوم بالقانون المشار إليه ومذكرته الايضاحية مفرغين في الصيغة القانونية المناسبة للموافقة عليه.

المحامى مسفر عايض
البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة
بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح
لاهاي، ٢٦ أبريل ١٩٥٤
mesferlaw.com



وزارة الخارجية
الشؤون القانونية
(طبق الاصل)

إلى الأطراف في هذا البروتوكول،

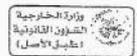
إذ تتوكل الحاجة إلى تحسين حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، وإلى إقامة نظم معزز لحماية ممتلكات ثقافية معينة على وجه التحديد،

وإذ أن من جديد على أهمية الأحكام المتضمنة عليها في اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، الصادرة في مدينة لاهاي يوم ١٤ مايو/أيار ١٩٥٤، وتشهد على ضرورة استكمال تلك الأحكام بتدابير تستهدف تعزيز فعاليتها،

وترغب في تزويد الأطراف السامية المتعاقدة في إطار هذه الاتفاقية بفرصة تتيح لها أن تشارك بسهولة أكبر في حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح عن طريق إنشاء إجراءات مكملة لهذه الاتفاقية،

وتضع في اعتبارها أن التوسعة المنقحة لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح ينبغي أن تجري ما بعد من تعقبات في القانون الدولي،

وتؤكد أن قواعد القانون الدولي العملي تتواصل تنظيم المسائل التي لا تغطيها أحكام اتفاقية بروكسل، وقد اتفقت على ما يلي:



الموصل الأول
مقدمة

المادة 1 أهداف

لأغراض هذا البروتوكول:

(أ) يعهد بـ "الطرف" الدولة الطرف في هذا البروتوكول؛

(ب) يعهد بـ "الممتلكات الثقافية" للممتلكات الثقافية كما عُرِّفت في المادة 1 من الاتفاقية؛

(ج) يعهد بـ "الاتفاقية" اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، الصادرة في لاهاي يوم ١٤ مايو/أيار ١٩٥٤؛

(د) يعهد بـ "الطرف السامي المتعاقدة" الدولة الطرف في الاتفاقية؛

(هـ) يعهد بـ "الخلفية للمنزلة" نظام العملية المنزلة المتضمن عليها في المادتين ١٠ و ١١ من هذا البروتوكول؛

(و) يعهد بـ "الهدف العسكري" إحدى الأجزاء التي تضم، يحكم طبيعتها أو موقعها أو استخدامها أو استخدامها أو استخدامها، إسعافاً فعالاً في العمل العسكري، والتي يحقق تدميرها القتل أو الجرح أو الاعتداء عليها أو تعطيلها في الظروف السابقة في ذلك الوقت، ميزة عسكرية أكيدة؛

(ز) يعهد بـ "غير الشرعي" ما يتم بالإكراه أو بخير ذلك من وسائل انتهاك قواعد واجبة التطبيق بموجب القانون الداخلي للأرض المحتلة أو بموجب القانون الدولي؛

(ح) يعهد بـ "اللائحة" اللائحة الدولية للممتلكات الثقافية لتسهيل الحماية المنزلة المتضمن عليها في الفترة الزمنية (د) من المادة 17؛

(ط) يعهد بـ "الدير العام" المدير العام لليونسكو؛

(ي) يعهد بـ "اليونسكو" منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

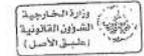
(ك) يعهد بـ "البروتوكول الأول" بروتوكول حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، الصادر في لاهاي يوم ١٤ مايو/أيار ١٩٥٤.

المادة 2 الحماية بالاتفاقية

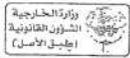
يكتفل هذا البروتوكول الاتفاقية فيما يخص العلاقات بين الأطراف في هذا البروتوكول.

المادة 3 نطاق التطبيق

١ - بالإضافة إلى الأحكام التي تنطبق في وقت السلم، ينطبق هذا البروتوكول في الأوضاع لتشار إليها في الفترتين ١ و ٢ من المادة ١٨ من الاتفاقية، وفي الفترة ١ من المادة ٢٢.



المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com



- (ج) لا يتخذ قرار التفرغ بالعمليات العسكرية القهوية إلا تلك قوة عسكرية تعادل في حجمها أو قوتها حجم كتيبة، أو قوة أسلحة إذا لم تسمح الظروف بغير ذلك؛
- (د) في حالة مجوز يتم بناء على قرار يتخذ وفقاً للقرعة القومية (أ)، بتدعيم إعماله إقرار سبق له في حينها سمحت الظروف بذلك.

المادة ٧ الاحتمالات أثناء الهجوم

- دون إخلال بما تحمله أخرى يقتضي القانون الإنساني الدولي التحللاً في تنفيذ العمليات العسكرية، يعتمد كل طرف في النزاع الـ:
 - (أ) على كل ما في وسعه عملياً للتحقق من الأهداف المزمع مهاجمتها ليست تمتلك طبيعة عسكرية بموجب المادة ٤ من الاتفاقية؛
 - (ب) اتخاذ جميع الاحتياطات للمنظمة عند تدبير وسائل وأساليب الهجوم بهدف تجنب الإضرار العرضي بمتلكات ثقافية محمية بموجب المادة ٤ من الاتفاقية، وعلى أي الأحوال حصر ذلك في أهداف نطاق مكره؛
 - (ج) الامتناع عن اتخاذ قرار بشأن أي هجوم قد يتوقع تسببه في إحداث أضرار عرضية محتملة بمتلكات ثقافية محمية بموجب المادة ٤ من الاتفاقية، تتجاوز ما يتوقع أن يحققه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة وبمباشرة؛
 - (د) إلقاء أو تعليق أي هجوم إذا انتج:
 - (1) أن الهدف يمثل في ممتلكات ثقافية محمية بموجب المادة ٤ من الاتفاقية؛
 - (2) أن الهجوم قد يتوقع تسببه في إحداث أضرار عرضية محتملة بمتلكات ثقافية محمية بموجب المادة ٤ من الاتفاقية، تتجاوز ما يتوقع أن يحققه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة وبمباشرة.

المادة ٨ الاحتياطات من آثار الأضرار العرضية

- تقوم أطراف النزاع إلى أقصى حد مستطاع، بما يلي:
 - (أ) إبعاد الممتلكات الثقافية للثقافة من جوار الأهداف العسكرية أو توفير حماية كافية لها في موقعها؛
 - (ب) تجنب إقامة أهداف عسكرية على مقربة من ممتلكات ثقافية.
- المادة ٩ حماية الممتلكات الثقافية في الأحياء السكنية**
 - ١ - دون إخلال بأحكام الفقرة ٤ و ٥ من الاتفاقية، يحرم وسلع يحمل طرف آخر أو جزءاً من أرضه، فيما يتعلق بالأرض المحتلة؛
 - (أ) أي شخص غير مشروع للممتلكات الثقافية وأي نقل غير مشروع لتلك الممتلكات أو نقل المقتنيات؛

٢ - عندما يكون أحد أطراف النزاع السليح غير مرتبط بقوات البروتوكول، يتلقى الأطراف في هذا البروتوكول مرتبطين به في حالاتهم العادية. كما يتكاتف مرتبطين بهذا البروتوكول في عملياتهم بدولة طرف في النزاع ويستمر مرتبطة بالبروتوكول إذا قبلت تلك الدولة أحكام البروتوكول وما لم يتفق تلك الأحكام.

المادة ١ العلاقة بين الفصل الثالث وأحكام الجزاء من الاتفاقية وبين هذا البروتوكول

- تطبق أحكام الفصل الثالث من هذا البروتوكول، دون إخلال:
 - (أ) بتطبيق أحكام الفصل الأول من الاتفاقية أو أحكام الفصل الثاني من هذا البروتوكول؛
 - (ب) تطبيق أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية باستثناء أنه، وفقاً لوجوه الاتفاقية من الأجزاء في بروتوكول البروتوكول، أو فيما يخص العلاقة بين دولة طرف في النزاع وأخرى غير طرف في النزاع البروتوكول، وخاصة وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٢٢، حيث تكون الممتلكات الثقافية قد أصبحت محمية خاصة وحماية معززة كليهما لا تخضع إلا أحكام الحماية الواردة في الفقرة ١ من المادة ٢٢.

الفصل الثاني أحكام عامة بشأن المحامي

المادة ٢ عهد الممتلكات الثقافية

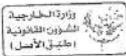
تشمل التغييرات التغييرية التي تتخذ في وقت السلم لضمان الممتلكات الثقافية من الأضرار المترتبة عن النزاع مسلح معاً بالادة ٢ من الاتفاقية - حسب الاقتضاء ما يلي: إعدام قوائم حصص والتخطيط لتدابير الطوارئ لحماية من الممتلكات من الأضرار من التغيير المادي، والاستعداد لتلك الممتلكات الثقافية كالتفويض لتوفير الحماية اللازمة لتلك الممتلكات في وقتها وتأمين الممتلكات الخاصة للثقافة من موانع الممتلكات الثقافية.

المادة ٣ إحصاء الممتلكات الثقافية

- يهدف كافة احترام الممتلكات الثقافية وفقاً للمادة ٤ من الاتفاقية:
 - (أ) لا يجوز التفرغ بالعمليات العسكرية القهوية للتخلي عن الالتزامات عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٤ من الاتفاقية من أجل ترحيمه عمل عملي ضد ممتلكات ثقافية إلا إذا كانت، وما دامت:
 - ١) تلك الممتلكات الثقافية قد حلت، من حيث وطبقها، إلى هدف عسكري؛
 - ٢) ولم يوجد بديل عملي لتحقيق ميزة عسكرية مماثلة للميزة التي يعرضها ترحيمه عمل عملي ضد تلك البنية؛
 - (ب) لا يجوز التفرغ بالعمليات العسكرية القهوية للتخلي عن الالتزامات عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٤ من الاتفاقية من أجل استخدام ممتلكات ثقافية لأراضٍ يربح أن تحرقها لتدمير أو خسر إلا إذا لم يوجد، وما دام لم يوجد، خيار سكن بين تلك الاستخدام للممتلكات الثقافية وبين أسلوب آخر يمكن التماسه لتحقيق ميزة عسكرية مثابة؛



المحامي مسفر عاين mesferlaw.com



٢ - يحدد كل طرف من الشايرين ما يراه لازماً من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة بجرائم بموجب القانون الداخلي، والقوانين المحلية، واتفاق الأطراف، وهي بمسند ذلك بمبادئ القانون العامة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القواعد الناجمة عن تلك الممارسة الجنائية الدولية التي لا تخص غير أولئك الذين ارتكبوا الفعل الجنائي بشكل مباشر.

المادة ١١ - الوثائق القضائية

١ - دون الإخلال بالفقرة ٢، تتخذ كل دولة طرف الشايرين للتصديقية اللازمة لإنشاء وإنتاجها القضائية على الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٠ في الحالات التالية:

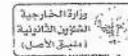
- (أ) عندما ترتكب جريمة كبرى على أرض تلك الدولة؛
- (ب) عندما يكون الجرم المزعوم موافقاً لتلك الدولة؛

٢ - في حالة الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) وجب بين الشايرين، عندما يكون الجرم المزعوم موجوداً على أرضها.

٣ - فيما يتعلق بمسيرة الولاية القضائية، ودون الإخلال بالمادة ٢٨ من الاتفاقية:

(أ) لا يستبعد هذا البروتوكول تحمّل المسؤولية الجنائية الفردية أو ممارسة الولاية القضائية بموجب القانون الوطني أو القانون الدولي الممكن التطبيق، كما لا يشكل من ممارسة الولاية القضائية بموجب القانون الدولي العملي؛

(ب) باستثناء الحالة التي يمكن فيها أن تغيب دولة ليست طرفاً في هذا البروتوكول أجهادها وتلقاها وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٣، فإن الأدلة القواعد المسجلة ومبادئ دولة ليست طرفاً في هذا البروتوكول، باستثناء موافقتها اللحن بخدمون في القوات المسلحة الدولية كطرف في هذا البروتوكول، لا يتخذون مسؤولية جنائية فردية بموجب هذا البروتوكول، كما لا يفرض هذا البروتوكول التزاماً بإنشاء ولاية قضائية على أمثال هؤلاء الأشخاص ولا بتسليمهم.



(ج) ما لم تحل الظروف بغير ذلك بسبب متطلبات الدفاع الذي على التقى:

- (١) يعرض الأمر بالهجوم على أعلى المستويات التقليدية للقيادة؛
- (٢) يعرض إنذار مسبق فعلي إلى قوات الدفاعية بطلب إنهاء الاستخدام للشار إليه في الفترة الزمنية ١ (ب)؛ و
- (٣) تلح لادة الجاهية لفترة متفرقة من الوقت تتكفي من تصحيح الوضع.

المادة ١٢ - تنفيذ الحماية للوثائق القضائية

١ - عندما كلف المشتكك التقليدية مع الوثائق بأي من المبادئ الواردة في المادة ١٠ من هذا البروتوكول، يجب أن تعاق دولها بالحماية الموزعة أو تلتزم بحذف تلك المشتكك التقليدية من الوثائق.

٢ - في حالة التبرك خبير المادة ١٢ فيما يتعلق بممتلكات الدولة المزعومة بحماية موزعة، يجب على المشتكك في دعم العمل العسكري، اللجنة أن تعاق دولها بالحماية الموزعة في حالة استمرار تلك الممتلكات للجنة أن تصد بمسقة استثنائية إلى إلقاء حول تلك الممتلكات التقليدية بالحماية الموزعة بحسبها من 2000.

٣ - يرسل للتبر العام دون إبطاء إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى جميع الأطراف في هذا البروتوكول، إعلاناً يبيّن قرار اللجنة بتطبيق الحماية الموزعة أو إلغاؤها.

٤ - تلح اللجنة، قبل أن تتخذ قراراً كذلك، الأطراف فرصة لإبلاغ وجهيات تطرح.

الفصل الرابع

المسؤولية الجنائية والولاية القضائية

المادة ١٣ - الامتلاكات الخطيرة لهذا البروتوكول

١ - يكون أي شخص يرتكب جريمة والمعنى المقصود في هذا البروتوكول إذا التقرب ذلك الشخص عمداً، وتفتاناً للاقتضية أو ليلد البروتوكول، أي من الأفعال التالية:

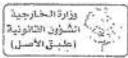
(أ) استهداف ممتلكات تقليدية مشمولة بحماية موزعة، بالهجوم؛

(ب) استخدام ممتلكات تقليدية مشمولة بحماية موزعة، أو استخدام جوارها المباشر، في دعم العمل العسكري؛

(ج) إلقاء مزارع الشاير التقليدية بممتلكات شخصية بموجب الاتفاقية وهذا البروتوكول، أو الإخلال عليها؛

(د) استهداف ممتلكات تقليدية مشمولة بحماية موزعة وهذا البروتوكول، بالهجوم؛

(هـ) ارتكاب سرقة أو نهب أو اختلاس أو تخريب لممتلكات تقليدية مشمولة بحماية موزعة بموجب الاتفاقية.



المادة 31 العناصير المتصلة بالتملكات أخرى

دون إخلال بالمادة 18 من الاتفاقية، يتمد كل طرف كل ما يقع من عناصر تسمية أو إشارة أو تائيدية لتعويض الأعمال التالية عندما يرتكب عمدا:
(أ) أي استخدام للممتلكات الاتفاقية بطوري على التفرقة للاتفاقية أو لعلما البروتوكول،
(ب) أي تدمير أو نقل غير مشروع أو نقل مكتوبة غير مشروع لممتلكات اتفاقية من أرض محتلة التملك للاتفاقية أو لعلما البروتوكول.

الفصل الخامس

معالجة للممتلكات الثقافية في حالة النزاعات المسلحة غير المتصلة بطابع دولي

المادة 32 الممتلكات الثقافية غير المتصلة بطابع دولي

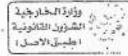
- 1 - ينطبق هذا البروتوكول في حالة نزاع مسلح لا يتم بطابع دولي يقع داخل أرض أحد الأطراف.
2 - لا ينطبق هذا البروتوكول على أراضي الاستيطارات والتبؤات الفاعلة، مثل أحياء الشغب وأعمال العنف المتميزة والفرقة وغيرها من الأعمال المماثلة.
3 - ليس في هذا البروتوكول ما يتطرق به تعرض التول من سيطرة دولة ما أو من مسؤولية الحكومة من العالم بكل الوسائل المشروعة بهدف أو إعادة سيطرة القانون والنظام في الدولة، أو الدفاع عن الوحدة الوطنية للدولة وسلامة أراضيها.
4 - ليس في هذا البروتوكول ما يخل بالولاية القضائية الأساسية لطرف يدور على أرضه نزاع مسلح لا يتم بطابع دولي حول الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 18.
5 - ليس في هذا البروتوكول ما يتطرق به تدمير للتدخل على نحو مباشر أو غير مباشر وأي سبب من الأسباب، في النزاع المسلح أو في الشؤون الداخلية أو الخارجية لتطرف الذي يدور النزاع على أرضه.
6 - لا يؤثر تطبيق هذا البروتوكول على الوضع المشار إليه في الفقرة 11 على الوضع القانوني لأطراف النزاع.
7 - لمنفعة اليونسكو أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع.

الفصل السادس

المسائل الرئيسية

المادة 33 التظلم للأطراف

- 1 - يدعي الأطراف إلى الاجتماع في نفس الوقت الذي يتعد فيه المؤتمر العام اليونسكو والتنسيق مع اجتماع الأطراف السامية المتعاقبة إذا كان المدير العام هو الداعي إلى ذلك الاجتماع.
2 - يعتمد اجتماع الأطراف نظامه الداخلي.



المادة 34 تسليم المجرمين

- 1 - تعتبر الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من المادة 18 مشروعة في عداد الجرائم التي يتسلم موكبها في أي مساحة لتسليم المجرمين أريدت بين أي من الأطراف قبل دخول هذا البروتوكول، حيث تقتل. ويصعد الأطراف بإبراج تلك الجرائم في كل معاهدة لتسليم المجرمين ترمي فيها يتقدم في وقت لاحق.
2 - عندما يتلقى طرف يجعل تسليم المجرمين مشروطة بوجود معاهدة - تاليا يتسلم بجرم موجه من طرف آخر لم يهرم معه معاهدة تسليم المجرمين، لطرف المطالب منه، إن شاء، أن يقتض هذا البروتوكول الأساس القانوني لتسليم مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من المادة 18.
3 - تعتبر الأطراف التي لا تجعل تسليم المجرمين مشروطة بحدوث معاهدة الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من المادة 18 جرائم يتسلم مرتكبوها بين هذه الأطراف، مع عدم الإخلال بالشروط التي تنص عليها قوانين الطرف المطالب منه.
4 - عند الضرورة، تتولى الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من المادة 18 لأطراف تسليم المجرمين فيما بين الأطراف - كما لو كانت قد ارتكبت ضمن الجرم في ذلك البلد وقتت فيه بل لهما في أرض الأطراف التي أبتدأه ولاية قضائية وفقا للفقرة 1 من المادة 18.

المادة 35 المساعدة القانونية المتبادلة

- 1 - تتبادل الأطراف أكبر قدر من المساعدة فيما يمكنه بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية أو إجراءات تسليم المجرمين المتصلة بشأن الجرائم المنصوص عليها في المادة 18، بما في ذلك المساعدة في الحصول على ما يوجد لديها من عناصر لأزمة الإجراءات.
2 - تتصلح الأطراف بالتزاماتها بموجب الفقرة 1 بما يتفق وأي مساعدات أو ترتيبات أخرى بشأن المساعدة القانونية المتبادلة تكون مبررة فيما بينها. وفي حال عدم وجود مثل هذه المساعدات أو الترتيبات، تتبادل الأطراف المساعدة وفقا للقانون الداخلي.

المادة 36 دياليجي الخلفه

- 1 - لأطراف تسليم المجرمين في حالة الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من المادة 18، وأيضا المساعدة القانونية المتبادلة في حالة الجرائم المنصوص عليها في المادة 18، لا تعتبر الجرائم جرائم سياسية، أو جرائم مرتبطة بجرائم سياسية، أو جرائم بعثت إليها بواسطة سياسية. وهذا على ذلك لا يعزل رفض تابات تسليم المجرمين أو طلبات المساعدة المتبادلة إلى طرف هذه الجرائم ليجرد أن الأمر يتعلق بجريمة سياسية أو بجريمة مرتبطة بجريمة سياسية أو بجريمة بعثت إليها بواسطة سياسية.
2 - ليس في هذا البروتوكول ما يفسر بأنه التزام بطابع دولي أو بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة إذا كان لدى الطرف المطالب منه أسباب جوهريه تصدق في الاعتقاد بأن طلب تسليم المجرمين في حالة الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من المادة 18 أو طلب المساعدة القانونية المتبادلة في حالة الجرائم المنصوص عليها في المادة 18، قد قدم لقرن محتالمة أو خطاب شخص سبب احتسار ذلك الشخص أو ديه أو جسيمة أو أسله التي أو رايه السياسي، أو بأن الامتثال لطلب سوف يتسبب عليه إجحاف يتركز على الشخص لأي سبب من تلك الأسباب.



وزارة الخارجية
الشؤون القانونية
(طبق الأصل)

المادة ٢٧ الفلم

- ١ - تتطلع اللجنة بالقيام التالية:
 - (أ) إعداد مواد توجيهية لتفدية هذا البروتوكول؛
 - (ب) منح الحماية الموزعة للمنشآت الثقافية وتطبيقها أو إلغاؤها وإنشاء قائمة بالمنشآت الثقافية المشمولة بحماية موزعة، وتعمود تلك القائمة وإدخالها؛
 - (ج) مراقبة تنفيذ هذا البروتوكول والإشراف عليه والعمل على تحديد المنشآت الثقافية المصونة بحماية موزعة؛
 - (د) النظر في التقارير التي يقدمها الأطراف والتقرير عليها والتبليغ للإيضاحات حسب الاقتضاء، وإعداد تقريرها بشأن تنفيذ هذا البروتوكول من أجل تقديمه إلى اجتماع الأطراف؛
 - (هـ) تلقي طلبات المساعدة الدولية للتفدية بموجب المادة ٢٢ والنظر في تلك الطلبات؛
 - (و) البت في أوجه استخدام أموال الصندوق؛
 - (ز) القيام بأي مهام أخرى يهدهم بها إليها اجتماع الأطراف.

٢ - تؤدي اللجنة مهامها بالتعاون مع المدير العام

٣ - تتعاون اللجنة مع المنظمات الدولية والوطنية، الحكومية وغير الحكومية، التي تعالج أمثلها أهداف الاتفاقية وبروتوكولها الأول وهذا البروتوكول، ولجنة أم تدعو إلى اجتماعاتها، من أجل مساعدتها بصفة استشارية في أداء مهامها، منظمات منبذة مرتبطة بالتنشيط التي تربطها باليونيسكو علاقات رسمية، بما في ذلك اللجنة الدولية للفرع الأزرق والهياكل العاملة فيها. كما يجوز دعوة منظم للفرع الدولي لرئاسة سبون المنشآت الثقافية وتدريبها (مركز روما) ولجنة الدولية للتدريب الأخرى، لحضور اجتماعاتها بصفة استشارية.

المادة ٢٨ الأمانة

تتلقى اللجنة المساعدة من أمانة اليونسكو التي تعمد وشاق اللجنة وجدول أعمال اجتماعاتها وتعمل المسؤولة عن تنفيذ قراراتها.

المادة ٢٩ صيانة المنشآت الثقافية في حالة نزاع مسلح

- ١ - بشكل بموجب هذا صندوق للأضرار الثقافية:
 - (أ) تقديم مساعدة مالية أو غير مالية لدعم الترميم والتعويض والتعويض الأخرى التي تتخذ في وقت السلم وفقاً لأحكام بنينها أحكام المادة ٥، وبنقرة الفرعية (ب) من المادة ١٠، والمادة ٢٢؛
 - (ب) تقديم مساعدة مالية أو غير مالية يهدهم تدبير الطوارئ أو التعويض المؤقتة أو غيرها من التعويض التي تتخذ من أجل حماية للمنشآت الثقافية أثناء فترات النزاع المسلح أو فترات الصلوة إلى

وزارة الخارجية
الشؤون القانونية
(طبق الأصل)

٣ - يتطلع اجتماع الأطراف بالقيام التالية:

- (أ) انتخاب أعضاء اللجنة وفقاً للفقرة ١ من المادة ٢٢؛
- (ب) التصديق على القواعد التوجيهية التي تعمدها اللجنة وفقاً للفقرة الفرعية (أ) من المادة ٢٧؛
- (ج) إعداد مواد توجيهية مشتركة بين اللجنة في استخدام أموال الصندوق، والإشراف على تلك الاستخدام؛
- (د) النظر في التقرير الذي تقدمه اللجنة وفقاً للفقرة الفرعية (د) من المادة ٢٧؛
- (هـ) مناقشة أي مشكلات تنشأ بصدد تنفيذ هذا البروتوكول، باستثناء الموضوعات التي تعالجها حسب الاقتضاء.

٤ - يدعو المدير العام إلى التعداد اجتماع استثنائي لأطراف ذلك، على أن يفسر حسب المادة ٢٧ من الاتفاقية

المادة ٢٤ لجنة حماية المنشآت الثقافية في حالة نزاع مسلح

- ١ - تتلف بموجب هذا لجنة لحماية المنشآت الثقافية في حالة نزاع مسلح، تتألف من ثلثي عشر طرفاً يتكثرون اجتماع الأطراف.
- ٢ - تتجتمع اللجنة في دورة عادية مرة في السنة وفي دورات استثنائية كلما ارتبعت ضرورة ذلك.
- ٣ - عند البت في مقوية اللجنة، يسمي الأطراف إلى ضمان تمثيل عادل لكثافة الثقافات واللغات في العالم.
- ٤ - يختار الأطراف الأعضاء في اللجنة سلكياً من بين أشخاص ذوي كفاءات في ميدان التراث الثقافي أو الدفاع أو الشؤون الدولية، ويصمم، بالتعاون فيما بينهم، أي ضمان أن اللجنة في مجموعها تضم قادراً كافياً من الخبرة المتخصصة في كل هذه الميادين.

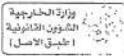
المادة ٢٥ التدابير

- ١ - تتنشط الدولة الطرف عضواً في اللجنة لمدة أربع سنوات وتكون مؤهلة لإعادة انتخابها مباشرة مرة واحدة لفترة أخرى.
- ٢ - على الرغم من أحكام الفقرة ١، تنتمي عضوية مندوب الأعضاء المختارين في أول انتخاب في بداية أول دورة عامة لاجتماع الأطراف ثلثي الدورة التي تنتهي فيها، ويختار رؤساء الاجتماع هؤلاء الأعضاء بالقائمة بعد أول عملية انتخاب.

المادة ٢٦ التنظيم الداخلي

- ١ - تعمد اللجنة نظامها الداخلي.
- ٢ - يتكون التصاميم الداخلي من أغلبية الأعضاء. وتتخذ قرارات اللجنة بأغلبية ثلثي أعضائها المصوتين.
- ٣ - لا يشارك الأعضاء في التصويت على أي قرارات تتعلق بمنشآت ثقافية مصونة من نزاع مسلح حسب أحكام هذه.





- (ب) إعداد وتقديم برامج تدريبية وتعليمية في آليات السلام بالتعاون مع اليونسكو والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية؛
- (ج) إبراز كل طرف من الأطراف، من خلال المدير العام، ومعلومات عن القوانين والأحكام الإدارية والتدابير المتخذة بموجب القوانين التنفيذية (د و هـ)؛
- (د) إبراز كل طرف من الأطراف بأسرع وقت ممكن، من خلال المدير العام، بالقوانين والأحكام الإدارية التي قد تتعداها لتسهيل التفاوض.

المادة ٣٢ من الميثاق الوطني

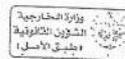
في حالات حدوث اشتباكات خطيرة لهذا البروتوكول، تعهد الأطراف بأن تحل - جماعة عن طريق اللجنة، أو فريقي - في تعاون مع اليونسكو والأمم المتحدة، وبما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

المادة ٣٣ من المساعدة الدولية

- ١ - يجوز لطرف أن يطلب من اللجنة مساعدة دولية من أجل المتكاتف المتكافئة المشورة بحماية مبرزة، وكذلك فيما يتعلق بإعداد أو تطوير أو تنفيذ القوانين والأحكام الإدارية والتدابير المشددة في المادة ١٠.
- ٢ - يجوز لطرف في النزاع ليس طرفاً في هذا البروتوكول ولكنه يقبل بتطبيق أحكامه وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٣، أن يطلب مساعدة دولية فعّالة من اللجنة.
- ٣ - تعهد اللجنة فوراً تقديم طلبات المساعدة الدولية وتحدد الأشكال التي يمكن أن تتخذها المساعدة الدولية.
- ٤ - تتعهد الأطراف على أن تقدم عن طريق اللجنة كل أشكال المساعدة التقنية التي يمكنها من الأطراف في البروتوكول أو من أطراف النزاع.

المادة ٣٤ من مساعدة اليونسكو

- ١ - يجوز لطرف أن يطلب من اليونسكو تزيده بمساعدة تقنية لتنظيم حماية مستكافئة تقنياً فيما يتعلق بتأثير على الأعمال التصديرية لسوق المنتجات الثقافية، أو التبادلات الوثائقية والتنظيمية اللازمة في حالات الطوارئ، أو إعداد قواعد الحصر الوثائقية للمستكافئة الثقافية، أو إعداد أي مكنة أخرى، نتيجة عن تطبيق هذا البروتوكول، وتنظيم اليونسكو تلك المساعدة في حدود ما يتاح لها برنامجياً وميزانياً.
- ٢ - تتعهد الدول على تقديم مساهمات تقنية على صعيد تقني أو متعدد الأطراف.
- ٣ - يرحس لليونسكو بأن تقدم، بمبادرة منها، المقترحات بهذا الشأن إلى الأطراف.



الحياة الطبيعية فور انتهاء العمليات الحربية وفقاً لأحكام من بينها أحكام الفقرة الفرعية (أ) من المادة ٨.

- ٢ - يتلقى المتفرق حساباً لأبواب البوارج وفقاً لأحكام النظام المالي لليونسكو.
- ٣ - لا تستخدم البوارج للدفوع من المتفرق إلا للأغراض التي تقرها اللجنة وفقاً للمبادئ التوجيهية كما تحددها الفقرة الفرعية ٣ (ج) من المادة ٣٣. واللجنة أن تحمل مساهمات يقرر استخدامها على بوشنج أو مشروع معدن فريضة أن تكون اللجنة قد أقرت تنفيذ ذلك البوارج أو المشروع.

٤ - يتكون موارد المتفرق كما يلي:

- (أ) مساهمات طوعية يقدمها الأطراف؛
- (ب) مساهمات أو جوائز أو وصايا تقدمها:
 - (١) دول أخرى؛
 - (٢) اليونسكو أو منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛
 - (٣) منظمات أخرى دولية حكومية أو غير حكومية؛
 - (٤) جهات عامة أو خاصة أو أفراد؛
- (ج) أي فوائد تترجمها أبواب المتفرق؛
- (د) الأرباح المحصلة من عمليات جمع الأبواب والبرامج والخدمات التي تتلقها لصالح المتفرق؛
- (هـ) سائر الموارد التي ترحس بها المبادئ التوجيهية المطبقة على المتفرق.

الفصل السابع

نشر المعلومات والمساعدة الدولية

المادة ٣٥ من نشر المعلومات

- ١ - تسعى الأطراف والوسائل الثلاثة، وأسيما عن طريق البوارج المتعددة والإعلامية، إلى دعم تغيير جمع سكانها للمستكافئة الثقافية واحترامهم لها.
- ٢ - تلعب الأطراف هذا البروتوكول على أوسع نطاق ممكن في وقت السلم وفي وقت النزاع للتحقق على السواء.
- ٣ - تكون أي سلطة عسكرية أو مدنية تتنازع وقت وقوع نزاع مسلح بمسؤوليات تتعلق بتطبيق هذا البروتوكول، على علم تام بنص هذا البروتوكول. وإذته الخالية لتمام الأطراف بما يلي حسب الاتفاق:
- (أ) إبراز مبادئ توجيهية وتعليمات بشأن حماية المتكافئة الثقافية في أراضيها العسكرية؛

المحامى مسفر عايض
mesferlaw.com

وزارة الخارجية
الشؤون الدبلوماسية
بشركة الاتصال

المصل التاسع
أحكام ختامية

المادة 36 الفقرة

حيز هذا البروتوكول، واللغات الأسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، والخصوص
السنة مشكوية في حجتها.

المادة 37 الفقرة

تدخل هذا البروتوكول تاريخ 26 مارس/آذار 1999 بيلتزم باب التوقيع عليه أمام جميع الأطراف
السامية المتعاقبة، في لاهي، من 17 مايو/أيار 1999 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 1999.

المادة 38 الفقرة

1 - يبرهن هذا البروتوكول على الأطراف السامية المتعاقبة التي وقعت على البروتوكول للتصديق عليه أو
لإيداع أو الموافقة عليه ولذا لإجراءات المقررة في دستور كل منها.
2 - تزعم لدى المدير العام مكتب التصديق أو القبول أو الموافقة.

المادة 39 الفقرة

1 - يلتزم باب الانضمام إلى هذا البروتوكول أمام سائر الأطراف السامية المتعاقبة اعتباراً من 1 يناير/كانون
الذي 2000.
2 - يتم الانضمام بإيداع سلك الترخيص لدى المدير العام.

المادة 40 الفقرة

1 - يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداع عشرين سلك تصديق أو قبول أو
موافقة في الترخيص.

المادة 41 الفقرة

2 - ويعدّل، يدخل البروتوكول حيز التنفيذ بالتدريج لكل طرف بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداعه سلك
التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.

المادة 42 الفقرة

1 - في الحالات المشار إليها في المادتين 38 و 39 من الاتفاقية تصبح مكوك التصديق على هذا البروتوكول
أو قبول أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه التي تودعها أطراف النزاع سوا قبول الساميات بمسكرة أو للاحتلال أو
بمعداء ثلاثة أعوام فوراً. في هذه الحالات يرسل المدير العام الإخطارات المشار إليها في المادة 46 من هذا
البروتوكول بأسرع وسيلة ممكنة.

وزارة الخارجية
الشؤون الدبلوماسية
بشركة الاتصال

المصل الثامن
تتليد هذا البروتوكول

المادة 31 الفقرة الخاصة

يلتزم هذا البروتوكول بمعاونة الدول الحامية للكتلة برعاية مصالح أطراف النزاع.

المادة 32 الفقرة

1 - تقوم الدول الحامية بتساعدها الحميدة في جميع الحالات التي تنشأ في سلك المنظمات المتعاقبة،
وأيضا في حالة قيام خلاف بين أطراف النزاع فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا البروتوكول أو تنفيذها.

2 - وإذا اقرض، يجوز لكل من الدول الحامية، إما بناء على دعوة أحد الأطراف أو بدون ذلك أو ببساطة
منها، أن تفتح على أطراف النزاع تطوعاً لطلبها، وبصفة خاصة للسلطات المركزية من سلطة المنظمات
المتعاقبة، إذا أرادت ذلك مناسداً، على أن يمتنع دولة ليست طرفاً في النزاع، وتفتح الدول الحامية على الأطراف المتعاقبة بالتفاهة
الافتراضات الموجبة إهدا اعتماد الأعداء. وتفتح الدول الحامية على الأطراف المتعاقبة بالتفاهة على
مواثيقها، شخفا يقتضي أن دولة ليست طرفاً في النزاع، أو شخفا يقتضيها مصالحها الخاصة، وتفتح هذه الشخصيات إلى
المشاركة في الاجتماع برؤسها رئيساً له.

المادة 33 الفقرة

1 - في حالة نزاع لم يبرهن له دور حامية، المدير العام أن يقدم مساعده الحميدة أو أن يقدم بأي شكل آخر
من أشكال التوفيق أو الوساطة بهدف تسوية الخلاف.

2 - وبأنه على دعوة من أحد الأطراف أو من المدير العام، لرئيس اللجنة أن يفتح على أطراف النزاع تنظيم
اجتماع لمناقشة، وبصفة خاصة للمخالفات المتوعدة من حماية المنظمات المتعاقبة، إذا اعتبر ذلك ملائماً، على
أرض دولة ليست طرفاً في النزاع.

المادة 34 الفقرة

1 - تتولى الأطراف ترجمة هذا البروتوكول إلى لغاتها الرسمية وتبلغ هذه الترجمات الرسمية إلى المدير العام.
2 - تقوم الأطراف إلى اللجنة كل أربع سنوات تقريراً عن تنفيذ هذا البروتوكول.

المادة 35 الفقرة

لا يؤثر أي حكم في هذا البروتوكول يتعلق بالمسؤولية الجنائية الفردية في مسؤولية الدول بموجب القانون
الدولي، بما في ذلك واجب تقديم تعويضات.



Second Protocol to the Hague Convention of 1954 for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict. The Hague, 26 March 1999

Deuxième Protocole relatif à la Convention de La Haye de 1954 pour la protection des biens culturels en cas de conflit armé. La Haye, 26 mars 1999

Segundo Protocolo de la Convención de La Haya de 1954 para la Protección de los Bienes Culturales en caso de Conflicto Armado. La Haya, 26 de marzo de 1999

Второй протокол к Гаагской Конвенции о защите культурных ценностей в случае Вооруженного Конфликта 1954 года, Гаага, 26 марта 1999 года

البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لاهاي، 26 مارس/آذار 1999

关于在武装冲突情况下保护文化遗产的公约 (海牙, 1954年) 的第二项议定书 海牙, 1999年3月26日

دولة الكويت
وزارة الخارجية - الادارة القانونية
صورة طبق الاصل

وزارة الخارجية
الكويت - الدوحة
(شعبة الاصل)

المادة 6 - إلغاء الإخطار بالخطر

- ١ - لكل طرف أن يعلن إنهاء ارتباطه بهذا البروتوكول.
- ٢ - يكون الإخطار بالإزالة كاتبة في مكان يوقع لدى المدير العام.
- ٣ - يصبح هذا الإنهاء نافذ المفعول بعد انقضاء ستة اشهر على تاريخ استلام مكتب الإنهاء. غير أنه إذا حدث وقت انقضاء تلك الفترة - أن كان الطرف الذي أبقى ارتباطه مستحقاً في نزاع مسلح، فإن الإنهاء غير نافذ للمعروف حتى تنتهت العمليات العسكرية أو أن تم عمليات إعادة الممتلكات الثقافية إل رطبها الأصلي، فيها استغرق فترة أطول.

المادة 7 - الإخطار

يخطر المدير العام جميع الأطراف السامية المتعاقدة وأهم المنظمات الدولية جميع مكاتب التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام للتصديق عليها في المادتين ٤١ و ٤٢ وكذلك الإخطارات بقرار الارتباط والتصديق عليها في المادة ٤٥.

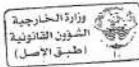
المادة ٤٧ - التسجيل لدى الأمم المتحدة

مخلاً بالمادة ١٠٦ من ميثاق الأمم المتحدة، يسجل هذا البروتوكول في أمانة الأمم المتحدة بناء على طلب المدير العام.

وإذنا نأتمنّى ونتمنّى على كل من هذا البروتوكول التوقيع إحداه الموقرون، رسماً.

حور في مدينة لاهاي في هذا اليوم السادس والعشرون من شهر مارس/آذار عام ١٩٩٩، في نسخة واحدة مستوحى في محاورته، وثيقة الأمم المتحدة للثروة والعالم والثقافة، وتسلم منه صور رسمية طبق الأصل لجميع الأطراف السامية المتعاقدة.

المحامي مسفر عايش
mesferlaw.com



Chapter 1 Introduction

Article 1 Definitions

For the purposes of this Protocol:

- (a) "Party" means a State Party to this Protocol;
- (b) "cultural property" means cultural property as defined in Article 1 of the Convention;
- (c) "Convention" means the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, done at The Hague on 14 May 1954;
- (d) "High Contracting Party" means a State Party to the Convention;
- (e) "enhanced protection" means the system of enhanced protection established by Articles 10 and 11;
- (f) "military objective" means an object which by its nature, location, purpose, or use makes an effective contribution to military action and whose total or partial destruction, capture or neutralization, in the circumstances ruling at the time, offers a definite military advantage;
- (g) "illicit" means under compulsion or otherwise in violation of the applicable rules of the domestic law of the occupied territory or of international law;
- (h) "List" means the International List of Cultural Property under Enhanced Protection established in accordance with Article 27, sub-paragraph 1(b);
- (i) "Director-General" means the Director-General of UNESCO;
- (j) "UNESCO" means the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization;
- (k) "First Protocol" means the Protocol for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict done at The Hague on 14 May 1954;

Article 2 Relation to the Convention

This Protocol supplements the Convention in relation to the Parties.

Article 3 Scope of application

1. In addition to the provisions which shall apply in time of peace, this Protocol shall apply in situations referred to in Article 18 paragraphs 1 and 2 of the Convention and in Article 22 paragraph 1.
2. When one of the parties to an armed conflict is not bound by this Protocol, the Parties to this Protocol shall remain bound by it in their mutual relations. They shall furthermore be bound by this Protocol in relation to a State party to the conflict which is not bound by it, if the latter accepts the provisions of this Protocol and so long as it applies them.

Second Protocol to the Hague Convention of 1954 for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict
The Hague, 26 March 1999

The Parties,

Conscious of the need to improve the protection of cultural property in the event of armed conflict and to establish an enhanced system of protection for specifically designated cultural property;

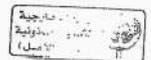
Reaffirming the importance of the provisions of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, done at the Hague on 14 May 1954, and emphasizing the necessity to supplement these provisions through measures to reinforce their implementation;

Desiring to provide the High Contracting Parties to the Convention with a means of being more closely involved in the protection of cultural property in the event of armed conflict by establishing appropriate procedures therefor;

Considering that the rules governing the protection of cultural property in the event of armed conflict should reflect developments in international law;

Affirming that the rules of customary international law will continue to govern questions not regulated by the provisions of this Protocol;

Have agreed as follows:





- (c) the decision to invoke imperative military necessity shall only be taken by an officer commanding a force the equivalent of a battalion in size or larger, or a force smaller in size where circumstances do not permit otherwise;
- (d) in case of an attack based on a decision taken in accordance with sub-paragraph (c), an effective advance warning shall be given whenever circumstances permit.

Article 7 Precautions in attack

Without prejudice to other precautions required by international humanitarian law in the conduct of military operations, each Party to the conflict shall:

- (a) do everything feasible to verify that the objectives to be attacked are not cultural property protected under Article 4 of the Convention;
- (b) take all feasible precautions in the choice of means and methods of attack with a view to avoiding, and in any event to minimizing, incidental damage to cultural property protected under Article 4 of the Convention;
- (c) refrain from deciding to launch an attack which may be expected to cause incidental damage to cultural property protected under Article 4 of the Convention which would be excessive in relation to the concrete and direct military advantage anticipated; and
- (d) cancel or suspend an attack if it becomes apparent:
 - (i) that the objective is cultural property protected under Article 4 of the Convention;
 - (ii) that the attack may be expected to cause incidental damage to cultural property protected under Article 4 of the Convention which would be excessive in relation to the concrete and direct military advantage anticipated.

Article 8 Precautions against the effects of hostilities

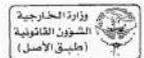
The Parties to the conflict shall, to the maximum extent feasible:

- (a) remove movable cultural property from the vicinity of military objectives or provide for adequate *in situ* protection;
- (b) avoid locating military objectives near cultural property.

Article 9 Protection of cultural property in occupied territory

1. Without prejudice to the provisions of Articles 4 and 5 of the Convention, a Party in occupation of the whole or part of the territory of another Party shall prohibit and prevent in relation to the occupied territory:

- (a) any illicit export, other removal or transfer of ownership of cultural property;
- (b) any archaeological excavation, save where this is strictly required to safeguard, record or preserve cultural property;



Article 4 Relationship between Chapter 3 and other provisions of the Convention and this Protocol

The application of the provisions of Chapter 3 of this Protocol is without prejudice to:

- (a) the application of the provisions of Chapter I of the Convention and of Chapter 2 of this Protocol;
- (b) the application of the provisions of Chapter II of the Convention in so far as, as between Parties to this Protocol or as between a Party and a State which accepts and applies this Protocol in accordance with Article 3 paragraph 2, cultural property has been granted both special protection and enhanced protection, and the provisions of enhanced protection shall apply.

Chapter 3 General provisions regarding protection

Article 5 Safeguarding of cultural property

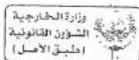
Provisionary measures taken during time of peace for the safeguarding of cultural property against the foreseeable effects of an armed conflict pursuant to Article 3 of the Convention shall include, as appropriate, the preparation of inventories, the planning of emergency measures for protection against fire or structural collapse, the preparation for the removal of movable cultural property or the provision for adequate in situ protection of such property, and the designation of competent authorities responsible for the safeguarding of cultural property.

Article 6 Respect for cultural property

With the goal of ensuring respect for cultural property in accordance with Article 4 of the Convention:

- (a) a waiver on the basis of imperative military necessity pursuant to Article 4 paragraph 2 of the Convention may only be invoked to direct an act of hostility against cultural property when and for as long as:
 - i. that cultural property has, by its function, become into a military objective; and
 - ii. there is no feasible alternative available to obtain a similar military advantage to that offered by directing an act of hostility against that objective;
- (b) a waiver on the basis of imperative military necessity pursuant to Article 4 paragraph 2 of the Convention may only be invoked to use cultural property for purposes which are likely to expose it to destruction or damage when and for as long as no choice is possible between such use of the cultural property and another feasible method for obtaining a similar military advantage;

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com



6. In deciding upon a request, the Committee should ask the advice of governmental and non-governmental organisations, as well as of individual experts.

7. A decision to grant or deny enhanced protection may only be made on the basis of the criteria mentioned in Article 10.

8. In exceptional cases, when the Committee has concluded that the Party requesting inclusion of cultural property in the List cannot fulfil the criteria of Article 10 sub-paragraph (b), the Committee may decide to grant enhanced protection, provided that the requesting Party submits a request for international assistance under Article 32.

9. Upon the outbreak of hostilities, a Party to the conflict may request, on an emergency basis, enhanced protection of cultural property under its jurisdiction or control by communicating this request to the Committee. The Committee shall transmit this request immediately to all Parties to the conflict. In such cases the Committee will consider representations from the Parties concerned on an expedited basis. The decision to grant provisional enhanced protection shall be taken as soon as possible and, notwithstanding Article 26, by a majority of four-fifths of its members present and voting. Provisional enhanced protection may be granted by the Committee pending the outcome of the regular procedure for the granting of enhanced protection, provided that the provisions of Article 10 sub-paragraphs (a) and (c) are met.

10. Enhanced protection shall be granted to cultural property by the Committee from the moment of its entry in the List.

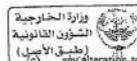
11. The Director-General shall, without delay, send to the Secretary-General of the United Nations and to all Parties notification of any decision of the Committee to include cultural property on the List.

Article 12 Immunity of cultural property under enhanced protection

The Parties to a conflict shall ensure the immunity of cultural property under enhanced protection by refraining from making such property the object of attack or from any use of the property or its immediate surroundings in support of military action.

Article 13 Loss of enhanced protection

1. Cultural property under enhanced protection shall only lose such protection:
 - (a) if such protection is suspended or cancelled in accordance with Article 14; or
 - (b) if, and for as long as, the property has, by its use, become a military objective.
2. In the circumstances of sub-paragraph 1(b), such property may only be the object of attack if:
 - (a) the attack is the only feasible means of terminating the use of the property referred to in sub-paragraph 1(b);
 - (b) all feasible precautions are taken in the choice of means and methods of attack, with a view to terminating such use and avoiding, or in any event minimising, damage to the cultural property.



or change of use of cultural property which is intended to conceal or destroy cultural, historical or scientific evidence.

2. Any archaeological excavation of, alteration to, or change of use of, cultural property in occupied territory shall, unless circumstances do not permit, be carried out in close co-operation with the competent national authorities of the occupied territory.

Chapter 3 Enhanced Protection

Article 10 Enhanced protection

Cultural property may be placed under enhanced protection provided that it meets the following three conditions:

- (a) it is cultural heritage of the greatest importance for humanity;
- (b) it is protected by adequate domestic legal and administrative measures recognising its exceptional cultural and historic value and ensuring the highest level of protection;
- (c) it is not used for military purposes or to shield military sites and a declaration has been made by the Party which has control over the cultural property, confirming that it will not be so used.

Article 11 The granting of enhanced protection

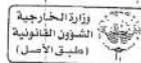
1. Each Party should submit to the Committee a list of cultural property for which it intends to request the granting of enhanced protection.

2. The Party which has jurisdiction or control over the cultural property may request that it be included in the List to be established in accordance with Article 27 sub-paragraph 1(b). This request shall include all necessary information related to the criteria mentioned in Article 10. The Committee may invite a Party to request that cultural property be included in the List.

3. Other Parties, the International Committee of the Blue Shield and other non-governmental organisations with relevant expertise may recommend specific cultural property to the Committee. In such cases, the Committee may decide to invite a Party to request inclusion of that cultural property in the List.

4. Neither the request for inclusion of cultural property situated in a territory, sovereignty or jurisdiction over which is claimed by more than one State, nor its inclusion, shall in any way prejudice the rights of the parties to the dispute.

5. Upon receipt of a request for inclusion in the List, the Committee shall inform all Parties of the request. Parties may submit representations regarding such a request to the Committee within sixty days. These representations shall be made only on the basis of the criteria mentioned in Article 10. They shall be specific and related to facts. The Committee shall consider the representations, providing the Party requesting inclusion with a reasonable opportunity to respond before taking the decision. When such representations are before the Committee, decisions for inclusion in the List shall be taken, notwithstanding Article 26, by a majority of four-fifths of its members present and voting.



punishable by appropriate penalties. When doing so, Parties shall comply with general principles of law and international law, including the rules extending individual criminal responsibility to persons other than those who directly commit the act.

Article 16 Jurisdiction

1. Without prejudice to paragraph 2, each Party shall take the necessary legislative measures to establish its jurisdiction over offences set forth in Article 15 in the following cases:

- (a) when such an offence is committed in the territory of that State;
(b) when the alleged offender is a national of that State;
(c) in the case of offences set forth in Article 15 sub-paragraphs (a) to (c) when the alleged offender is present in its territory.

2. With respect to the exercise of jurisdiction and without prejudice to Article 28 of the Convention:

- (a) this Protocol does not preclude the incurring of individual criminal responsibility or the exercise of jurisdiction under national and international law that may be applicable to affect the exercise of jurisdiction under customary international law;
(b) Except in so far as a State which is not Party to this Protocol may accept and apply its provisions in accordance with Article 3 paragraph 2, members of the armed forces and nationals of a State which is not Party to this Protocol, except for those nationals serving in the armed forces of a State which is a Party to this Protocol, do not incur individual criminal responsibility by virtue of this Protocol, nor does this Protocol impose an obligation to establish jurisdiction over such persons or to extradite them.

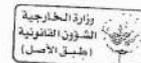
Article 17 Prosecution

1. The Party in whose territory the alleged offender of an offence set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c) is found to be present shall, if it does not extradite that person, submit, without exception whatsoever and without undue delay, the case to its competent authorities, for the purpose of prosecution, through proceedings in accordance with its domestic law or with, if applicable, the relevant rules of international law.

2. Without prejudice to, if applicable, the relevant rules of international law, any person regarding whom proceedings are being carried out in connection with the Convention or this Protocol shall be guaranteed fair treatment and a fair trial in accordance with domestic law and international law at all stages of the proceedings, and in no cases shall be provided guarantees less favorable to such person than those provided by international law.

Article 18 Extradition

1. The offences set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c) shall be deemed to be included as extraditable offences in any extradition treaty existing between any of the Parties before the entry into force of this Protocol. Parties undertake to include such offences in every extradition treaty to be subsequently concluded between them.



(e) unless circumstances do not permit, due to requirements of immediate self-defence:

- (i) the attack is ordered at the highest operational level of command;
(ii) effective advance warning is issued to the opposing forces requiring the termination of the use referred to in sub-paragraph 1(b); and
(iii) Reasonable time is given to the opposing forces to redress the situation.

Article 14 Suspension and cancellation of enhanced protection

1. Where cultural property no longer meets any one of the criteria in Article 10 of this Protocol, the Committee may suspend its enhanced protection status or cancel that status by removing that cultural property from the List.

2. In the case of a serious violation of Article 12 in relation to cultural property under enhanced protection arising from acts in support of military action, the Committee may suspend its enhanced protection status. Where such violations are continuous, the Committee may exceptionally cancel the enhanced protection status by removing the cultural property from the List.

3. The Director-General shall, without delay, send to the Secretary-General of the United Nations and to all Parties to this Protocol notification of any decision of the Committee to suspend or cancel the enhanced protection of cultural property.

4. Before taking such a decision, the Committee shall afford an opportunity to the Parties to make their views known.

Chapter 4 Criminal responsibility and jurisdiction

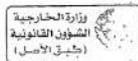
Article 13 Serious violations of this Protocol

1. Any person commits an offence within the meaning of this Protocol if that person intentionally and in violation of the Convention or this Protocol commits any of the following acts:

- (a) making cultural property under enhanced protection the object of attack;
(b) using cultural property under enhanced protection or its immediate surroundings in support of military action;
(c) extensive destruction or appropriation of cultural property protected under the Convention and this Protocol;
(d) making cultural property protected under the Convention and this Protocol the object of attack;
(e) Theft, pillage or misappropriation of, or acts of vandalism directed against cultural property protected under the Convention.

2. Each Party shall adopt such measures as may be necessary to establish as criminal offences under its domestic law the offences set forth in this Article and to make such offences

المحامى مسفر عاين
mesterlaw.com



- (b) any illicit export, other removal or transfer of ownership of cultural property from occupied territory in violation of the Convention or this Protocol.

Chapter 5 The protection of cultural property in armed conflicts not of an international character

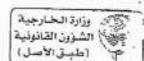
Article 22 Armed conflicts not of an international character

1. This Protocol shall apply in the event of an armed conflict not of an international character, occurring within the territory of one of the Parties.
2. This Protocol shall not apply to situations of internal disturbances and riots, isolated and sporadic acts of violence and other acts of a similar nature.
3. Nothing in this Protocol shall be invoked for the purpose of affecting the sovereignty of a State or the responsibility of the government, by all legitimate means, to maintain or re-establish law and order in the State or to defend the national unity and territorial integrity of the State.
4. Nothing in this Protocol shall prejudice the primary jurisdiction of a Party in whose territory an armed conflict not of an international character occurs over the violations set forth in Article 13.
5. Nothing in this Protocol shall be invoked as a justification for intervening, directly or indirectly, for any reason whatever, in the armed conflict or in the internal or external affairs of the Party in the territory of which that conflict occurs.
6. The application of this Protocol to the situation referred to in paragraph 1 shall not affect the legal status of the parties to the conflict.
7. UNESCO may offer its services to the parties to the conflict.

Chapter 6 Institutional Issues

Article 23 Meeting of the Parties

1. The Meeting of the Parties shall be convened at the same time as the General Conference of UNESCO, and in co-ordination with the Meeting of the High Contracting Parties, if such a meeting has been called by the Director-General.
2. The Meeting of the Parties shall adopt its Rules of Procedure.
3. The Meeting of the Parties shall have the following functions:
 - (a) to elect the Members of the Committee, in accordance with Article 24 paragraph 1;
 - (b) to endorse the Guidelines developed by the Committee in accordance with Article 27 sub-paragraph 1(a);
 - (c) to provide guidelines for, and to supervise the use of the Fund by the Committee;



2. When a Party which makes extradition conditional on the existence of a treaty receives a request for extradition from another Party with which it has no extradition treaty, the requested Party may, at its option, consider the present Protocol as the legal basis for extradition in respect of offences as set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c).

3. Parties which do not make extradition conditional on the existence of a treaty shall recognise the offences set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c) as extraditable offences between them, subject to the conditions provided by the law of the requested Party.

4. If necessary, offences set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c) shall be treated, for the purposes of extradition between Parties, as if they had been committed not only in the place in which they occurred but also in the territory of the Parties that have established jurisdiction in accordance with Article 16 paragraph 1.

Article 19 Mutual legal assistance

1. Parties shall afford one another the greatest measure of assistance in connection with investigations or criminal or extradition proceedings brought in respect of the offences set forth in Article 15, including assistance in obtaining evidence at their disposal necessary for the proceedings.
2. Parties shall carry out their obligations under paragraph 1 in conformity with any treaties or other arrangements on mutual legal assistance that may exist between them. In the absence of such treaties or arrangements, Parties shall afford one another assistance in accordance with their domestic law.

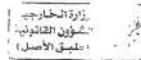
Article 20 Grounds for refusal

1. For the purpose of extradition, offences set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c), and for the purpose of mutual legal assistance, offences set forth in Article 15 shall not be regarded as political offences nor as offences connected with political offences nor as offences inspired by political motives. Accordingly, a request for extradition or for mutual legal assistance based on such offences may not be refused on the sole ground that it concerns a political offence or an offence connected with a political offence or an offence inspired by political motives.
2. Nothing in this Protocol shall be interpreted as imposing an obligation to extradite or to afford mutual legal assistance if the requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition for offences set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c) or for mutual legal assistance with respect to offences set forth in Article 15 has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality, ethnic origin or political opinion or that compliance with the request would cause prejudice to that person's position for any of these reasons.

Article 21 Measures regarding other violations

Without prejudice to Article 28 of the Convention, each Party shall adopt such legislative, administrative or disciplinary measures as may be necessary to suppress the following acts when committed intentionally:

- (a) any use of cultural property in violation of the Convention or this Protocol;



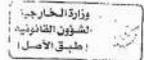
1. The Committee shall have the following functions:
- to develop Guidelines for the implementation of this Protocol;
 - to grant, suspend or cancel enhanced protection for cultural property and to establish, maintain and promote the List of Cultural Property under Enhanced Protection;
 - to monitor and supervise the implementation of this Protocol and promote the identification of cultural property under enhanced protection;
 - to consider and comment on reports of the Parties, to seek clarifications as required, and prepare its own report on the implementation of this Protocol for the Meeting of the Parties;
 - to receive and consider requests for international assistance under Article 30;
 - to determine the use of the Fund;
 - to perform any other function which may be assigned to it by the Meeting of the Parties.
2. The functions of the Committee shall be performed in co-operation with the Director-General.
3. The Committee shall co-operate with international and national governmental and non-governmental organizations having objectives similar to those of the Convention, its First Protocol and this Protocol. To assist in the implementation of its functions, the Committee may invite to its meetings, in an advisory capacity, eminent professional organizations such as those which have formal relations with UNESCO, including the International Committee of the Blue Shield (ICBS) and its constituent bodies, Representatives of the International Centre for the Study of the Preservation and Restoration of Cultural Property (Rome Centre) (ICROM) and of the International Committee of the Red Cross (ICRC) may also be invited to attend in an advisory capacity.

Article 28 Secretariat

The Committee shall be assisted by the Secretariat of UNESCO which shall prepare the Committee's documentation and the agenda for its meetings and shall have the responsibility for the implementation of its decisions.

Article 29 The Fund for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflicts

1. A Fund is hereby established for the following purposes:
- to provide financial or other assistance in support of preparatory or other measures to be taken in peacetime in accordance with, *inter alia*, Article 5, Article 10 subparagraph (b) and Article 30; and
 - to provide financial or other assistance in relation to emergency, provisional or other measures to be taken in order to protect cultural property during periods of armed



- to consider the report submitted by the Committee in accordance with Article 27 subparagraph 1(d);
- to discuss any problem related to the application of this Protocol, and to make recommendations, as appropriate.

4. At the request of at least one-fifth of the Parties, the Director-General shall convene an Extraordinary Meeting of the Parties.

Article 24 Committee for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict

1. The Committee for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict is hereby established. It shall be composed of twelve Parties which shall be elected by the Meeting of the Parties.

2. The Committee shall meet once a year in ordinary session and in extra-ordinary sessions whenever it deems necessary.

3. In determining membership of the Committee, Parties shall seek to ensure an equitable representation of the different regions and cultures of the world.

4. Parties members of the Committee shall choose as their representatives persons qualified in the fields of cultural heritage, defence or international law, and they shall endeavour, in consultation with one another, to ensure that the Committee as a whole contains adequate expertise in all these fields.

Article 25 Term of office

1. A Party shall be elected to the Committee for four years and shall be eligible for immediate re-election only once.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, the term of office of half of the members chosen at the time of the first election shall cease at the end of the first ordinary session of the Meeting of the Parties following that at which they were elected. These members shall be chosen by lot by the President of this Meeting after the first election.

Article 26 Rules of procedure

- The Committee shall adopt its Rules of Procedure.
- A majority of the members shall constitute a quorum. Decisions of the Committee shall be taken by a majority of two-thirds of its members voting.
- Members shall not participate in the voting on any decisions relating to cultural property affected by an armed conflict to which they are parties.

Article 27 Functions

وزارة الخارجية
الشؤون القانونية
(طبقي الاصل)

- (b) develop and implement, in cooperation with UNESCO and relevant governmental and non-governmental organizations, peacetime training and educational programmes;
- (c) communicate to one another, through the Director-General, information on the laws, administrative provisions and measures taken under sub-paragraphs (a) and (b);
- (d) communicate to one another, as soon as possible, through the Director-General, the laws and administrative provisions which they may adopt to ensure the application of this Protocol.

Article 31 International cooperation

In situations of serious violations of this Protocol, the Parties undertake to act jointly through the Committee, or individually, in cooperation with UNESCO and the United Nations and in conformity with the Charter of the United Nations.

Article 32 International assistance

1. A Party may request from the Committee international assistance for cultural property under enhanced protection as well as assistance with respect to the preparation, development or implementation of the laws, administrative provisions and measures referred to in Article 14.
2. A party to the conflict, which is not a Party to this Protocol but which accepts and applies provisions in accordance with Article 3, paragraph 2, may request appropriate international assistance from the Committee.
3. The Committee shall adopt rules for the submission of requests for international assistance and shall define the forms the international assistance may take.
4. Parties are encouraged to give technical assistance of all kinds, through the Committee, to those Parties or parties to the conflict who request it.

Article 33 Assistance of UNESCO

1. A Party may call upon UNESCO for technical assistance in organizing the protection of its cultural property, such as preparatory action to safeguard cultural property, preventive and organizational measures for emergency situations and compilation of national inventories of cultural property, or in connection with any other problem arising out of the application of this Protocol. UNESCO shall accord such assistance within the limits fixed by its programme and by its resources.
2. Parties are encouraged to provide technical assistance at bilateral or multilateral level.
3. UNESCO is authorized to make, on its own initiative, proposals on these matters to the Parties.

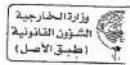
وزارة الخارجية
الشؤون القانونية
(طبقي الاصل)

- conflict or of immediate recovery after the end of hostilities in accordance with, *inter alia*, Article 8 sub-paragraph (a).
2. The Fund shall constitute a trust fund, in conformity with the provisions of the financial regulations of UNESCO.
 3. Disbursements from the Fund shall be used only for such purposes as the Committee shall decide in accordance with the guidelines as defined in Article 23 sub-paragraph 3(c). The Committee may accept contributions to be used only for a certain programme or project, provided that the Committee shall have decided on the implementation of such programme or project.
 4. The resources of the Fund shall consist of:
 - (a) voluntary contributions made by the Parties;
 - (b) contributions, gifts or bequests made by:
 - (i) other States;
 - (ii) UNESCO or other organizations of the United Nations system;
 - (iii) other intergovernmental or non-governmental organizations; and
 - (iv) public or private bodies or individuals;
 - (c) any interest accruing on the Fund;
 - (d) funds raised by collections and receipts from events organized for the benefit of the Fund; and
 - (e) all other resources authorized by the guidelines applicable to the Fund.

Chapter 7 Dissemination of Information and International Assistance

Article 30 Dissemination

1. The Parties shall endeavour by appropriate means, and in particular by educational and information programmes, to strengthen appreciation and respect for cultural property by their entire population.
2. The Parties shall disseminate this Protocol as widely as possible, both in time of peace and in time of armed conflict.
3. Any military or civilian authorities who, in time of armed conflict, assume responsibilities with respect to the application of this Protocol, shall be fully acquainted with the text thereof. To this end the Parties shall, as appropriate:
 - (a) incorporate guidelines and instructions on the protection of cultural property in their military regulations;



Chapter 9 Final Clauses

Article 39 Languages

This Protocol is drawn up in Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish, the six texts being equally authentic.

Article 40 Signature

This Protocol shall bear the date of 26 March 1999. It shall be opened for signature by all High Contracting Parties at The Hague from 17 May 1999 until 31 December 1999.

Article 41 Ratification, acceptance or approval

1. This Protocol shall be subject to ratification, acceptance or approval by High Contracting Parties which have signed this Protocol, in accordance with their respective constitutional procedures.

2. The instruments of ratification, acceptance or approval shall be deposited with the Director-General.

Article 42 Accession

1. This Protocol shall be open for accession by other High Contracting Parties from 1 January 2000.

2. Accession shall be effected by the deposit of an instrument of accession with the Director-General.

Article 43 Entry into force

1. This Protocol shall enter into force three months after twenty instruments of ratification, acceptance, approval or accession have been deposited.

2. Thereafter, it shall enter into force, for each Party, three months after the deposit of its instrument of ratification, acceptance, approval or accession.

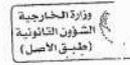
Article 44 Entry into force in situations of armed conflict

The situations referred to in Articles 18 and 19 of the Convention shall give immediate effect to ratifications, acceptances or approvals or accessions to this Protocol deposited by the parties to the conflict either before or after the beginning of hostilities or occupation. In such cases the Director-General shall transmit the communications referred to in Article 46 by the speediest method.

Article 45 Denunciation

1. Each Party may denounce this Protocol.

2. The denunciation shall be notified by an instrument in writing, deposited with the Director-General.



Chapter 8 Execution of this Protocol

Article 34 Protecting Powers

This Protocol shall be applied with the co-operation of the Protecting Powers responsible for safeguarding the interests of the Parties to the conflict.

Article 35 Conciliation procedure

1. The Protecting Powers shall lend their good offices in all cases where they may deem it useful in the interests of cultural property, particularly if there is disagreement between the Parties to the conflict as to the application or interpretation of the provisions of this Protocol.

For this purpose, each of the Protecting Powers may, either at the invitation of one Party, or on its own initiative, propose to the Parties to the conflict a meeting of their representatives, and in particular of the authorities responsible for the protection of cultural property, if considered appropriate, on the territory of a State not party to the conflict. The Parties to the conflict shall be bound to give effect to the proposals for meeting made to them. The Protecting Powers shall propose for approval by the Parties to the conflict a person belonging to a State not party to the conflict or a person presented by the Director-General, which person shall be invited to take part in such a meeting in the capacity of Chairman.

Article 36 Conciliation in absence of Protecting Powers

1. In a conflict where no Protecting Powers are appointed the Director-General may lend good offices or act by any other form of conciliation or mediation, with a view to settling the disagreement.

2. At the invitation of one Party or of the Director-General, the Chairman of the Committee may propose to the Parties to the conflict a meeting of their representatives, and in particular of the authorities responsible for the protection of cultural property, if considered appropriate, on the territory of a State not party to the conflict.

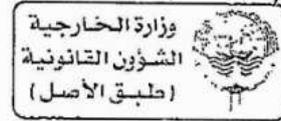
Article 37 Translations and reports

1. The Parties shall translate this Protocol into their official languages and shall communicate these official translations to the Director-General.

2. The Parties shall submit to the Committee, every four years, a report on the implementation of this Protocol.

Article 38 State responsibility

No provision in this Protocol relating to individual criminal responsibility shall affect the responsibility of States under international law, including the duty to provide reparation.



3. The denunciation shall take effect one year after the receipt of the instrument of denunciation. However, if, on the expiry of this period, the denouncing Party is involved in an armed conflict, the denunciation shall not take effect until the end of hostilities, or until the operations of repatriating cultural property are completed, whichever is the later.

Article 46 Notifications

The Director-General shall inform all High Contracting Parties as well as the United Nations, of the deposit of all the instruments of ratification, acceptance, approval or accession provided for in Articles 41 and 42 and of denunciations provided for Article 45.

Article 47 Registration with the United Nations

In conformity with Article 102 of the Charter of the United Nations, this Protocol shall be registered with the Secretariat of the United Nations at the request of the Director-General.

المحامي مسفر عايش

mesferlaw.com



IN FAITH WHEREOF the undersigned, duly authorized, have signed the present Protocol.

DONE at The Hague, this twenty-sixth day of March 1999, in a single copy which shall be deposited in the archives of the UNESCO, and certified true copies of which shall be delivered to all the High Contracting Parties.